الأمم المتحدة

A/C.2/58/SR.14

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

Distr.: General
4 March 2004
Arabic
Original: French

الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية

محضر موجز للجلسة الرابعة عشرة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الجمعة، ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد شودهري .....(بنغلاديش)

ثم: السيدة زوسوفيتش (نائبة الرئيس) .....(كرواتيا)

ثم: السيد شودهري .....(بنغلاديش)

المحتويات

البند ٩٢ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية: منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية (تابع).

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع)

(أ) تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ (تابع)

(ب) تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

03-56519 (A)

(ج) اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع)

(هـ) الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع)

(و) حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع)

(ز) التنمية المستدامة للجبال (تابع)

البند ٩٨ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (تابع)

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٠.

البند ٩٢ من جدول الأعمال: مسائل السياسات القطاعية: منع ومكافحة الممارسات الفاسدة وتحويل الأموال المتأتية من مصدر غير مشروع وإعادة تلك الأصول إلى بلدانها الأصلية (تابع).

مشروع القرار A/C.2/58/L.2

١ - السيد بن ملوك (المغرب): قدم مشروع القرار باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وقال إن هذا المشروع يحيط علما بأعمال اللجنة المخصصة للتفاوض بشأن اتفاقية لمكافحة الفساد، ويشجع الدول على المشاركة في مؤتمر التوقيع على الاتفاقية الذي سيُعقد بالمكسيك، ويطلب إلى الدول أن تسن قوانين لمنع الفساد وتحويل الأموال والأصول المتأتية من مصدر غير مشروع وتيسير إعادتها، ويشدد على أهمية التعاون الإقليمي ودون الإقليمي. وهو يدخل تعديلا على النص، حيث يضيف عبارة ''عند الاقتضاء'' إلى الفقرة السابعة، وذلك بعد عبارة ''التعاون على الصعيدين دون الإقليمي والإقليمي''. ومن المأمول فيه أن يُتخذ هذا القرار بتوافق الآراء.

البند ٩٤ من جدول الأعمال: البيئة والتنمية المستدامة (تابع) (A/58/125، A/58/204)

(أ) **تعزيز مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية للفترة ١٩٩٦-٢٠٠٥ (تابع) (A/58/164)**

(ب) **تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (تابع) (A/58/158)**

(ج) **اتفاقية التنوع البيولوجي (تابع) (A/58/191)**

(هـ) **الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (تابع) (A/58/277)**

(و) **حماية المناخ العالمي لمنفعة أجيال البشرية الحالية والمقبلة (تابع) (A/58/308)**

(ز) **التنمية المستدامة للجبال (تابع) (A/58/134)**

٢ - السيد هينبكر (كندا): قال إن اتفاقية مكافحة التصحر، التي اعتمدت منذ حوالي ١٠ أعوام، يمكن أن تكون أداة فعالة لتقليل حدة الفقر والاضطلاع بالتنمية المستدامة، ولكن تنفيذها يتعطل دائما من جراء عقبات سياسية أو مؤسسية. والتصحر مشكلة حقيقية، وينبغي التصرف إزاءه بطريقة محددة، وكندا ترغب في رؤية الموارد مخصصة على نحو يتسم بالكفاءة، بهدف بلوغ الأهداف المنشودة، ومن ثم، فإنها تشعر بالقلق نظرا لانتفاء الشفافية في إدارة الموارد لدى أمانة الاتفاقية. والحكومة الكندية تتحمل التزاما قانونيا وأخلاقيا تجاه دافعي الضرائب الكنديين، وبالتالي، فإنها تدعو إلى تعزيز الإحساس بالمسؤولية والإمعان في الشفافية والفعالية بأمانة الاتفاقية.

٣ - السيدة زوسوفيتش (كرواتيا)، نائبة الرئيس، تولت رئاسة الجلسة، في ضوء غياب الرئيس.

٤ - السيد سوبوغا (توفالو): قال إن استغلال مصادر الطاقة المتجددة يشكل أمرا ضروريا بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية، مثل توفالو، التي تعتمد، على نحو كلي تقريبا، على ما تستورده من نفط ومواد نفطية؛ والوفورات التي تتحقق بهذه الصورة يمكن أن تُستثمر في مجالات من قبيل الصناعة والتعليم والعمالة. وفيما يتصل بتغيرات المناخ، تتعرض توفالو للتهديد بصفة خاصة من جراء ارتفاع مستوى المحيطات، ومن ثم، فإن خفض انبعاثات غازات الدفيئة يُعد مسألة من المسائل المتعلقة بالبقاء فيما يتصل

بالجزر ومجموعات الجزر التي لا تتسم أراضيها بالارتفاع. وتوفالو ترحب بقيام بعض البلدان بالتصديق على بروتوكول كيوتو، وهي ترى أن ثمة ضرورة لدخول هذا البروتوكول حيز النفاذ. وتوفالو عضو بتحالف جوهانسبرغ المعني بالطاقة المتجددة، وبالتالي، فإنها تنوي أن تشارك في المؤتمر الدولي الذي سينعقد بألمانيا في عام ٢٠٠٤، وهي مهتمة بمسألة المساعدة المالية التي ترمي إلى إشراك البلدان النامية في الحلقات الدراسية والمؤتمرات المتعلقة بتغير المناخ. وبدون هذا التمويل، يلاحظ أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لن يكون لها صوت في هذا المجال، وقد تتعرض عملية حضور البلدان النامية للخطر.

٥ - السيد بوديل (نيبال): قال إن بلده متمسك بالتنمية المستدامة وحماية البيئة، وخاصة الغطاء الحرجي ومستجمعات المياه والمتنزهات الوطنية. وتدهور البيئة قد تفاقم في نيبال من جراء الفقر وتزايد السكان والنزوح من الريف وأنشطة التنمية. والحكومة النيبالية قد وضعت استراتيجيتها الإنمائية على أساس تخفيض حدة الفقر من خلال إيلاء الأولوية لمشاركة السكان. ونتائج الإصلاحات كانت قد بدأت في الظهور، منذ أكثر من سبع سنوات، ثم اندلعت فتنة ''ماوتسي تونغ'' التي تمخضت عن تحطيم مقومات البلد ومفاقمة مشاكل التنمية وحماية البيئة به. والحكومة بحاجة إلى موارد كافية من أجل مقاومة هذه الفتنة، وتخفيض حدة الفقر، وتوفير التعليم والرعاية الصحية للجميع، وإيجاد فرص العمل، والحصول على تكنولوجيات تتميز باحترام البيئة. وبدون موارد إضافية، لن يكون بوسع نيبال أن تحقق الأهداف الإنمائية الواردة في إعلان الألفية، ولا سيما ذلك الهدف المتمثل في تخفيض مستوى الفقر إلى النصف قبل عام ٢٠١٥، ومن ثم، فإنها تطالب المجتمع الدولي بإعطاء البلدان النامية مزيدا من الموارد، في إطار المساعدة العامة للتنمية، من خلال تقليل الدين وفتح الأسواق وإلغاء الإعانات الزراعية. وبالإضافة إلى هذا، يتحتم القيام بأسرع ما يمكن باتخاذ التدابير اللازمة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة، ومنع تغيرات المناخ، ووقف تبديد الموارد غير المتجددة. ونيبال تطالب بسرعة بدء سريان بروتوكول كيوتو، إلى جانب سائر المعاهدات العالمية، فحماية بيئة العالم تشكل مسؤولية بالنسبة لمجتمع الدول.

٦ - السيدة ريفيرو (أوروغواي): تحدثت باسم البلدان أعضاء السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي وبوليفيا وشيلي، فرحبت ببدء نفاذ بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة البيولوجية، وطلبت إلى مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي أن يتخذ التدابير اللازمة من أجل وضع صك دولي يتعلق بالقيام على نحو عادل منصف بتوزيع المنافع المترتبة على الموارد البيولوجية والجينية. ومن المؤسف، فيما يتصل بتغيرات المناخ، أن بلدانا كثيرة من بين البلدان التي تتحمل مسؤولية رئيسية عن انبعاثات غازات الدفيئة لم تف بالتزاماتها في هذا الصدد، ومن الواجب أن يتم التصديق على بروتوكول كيوتو بصورة عاجلة. وبلدان السوق المشتركة مستعدة لدراسة نتائج تقرير الأمين العام بشأن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/58/277). وهذه البلدان تشعر بالقلق إزاء ما يصيب الحيوانات والنباتات من آثار سلبية بسبب زيادة الأشعة فوق البنفسجية، وبالتالي، فإنها تطالب بالتطبيق الدقيق لاتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون وكذلك بروتوكول مونتريال المتعلق بالمواد المستنفدة لطبقة الأوزون. وهي تساند أنشطة أمانة اتفاقية مكافحة التصحر. ففقدان إنتاجية التربة والنباتات بسبب الأنشطة البشرية وتغيرات المناخ أمر يثير القلق بالمنطقة.

٧ - وبلدان السوق المشتركة، شأنها شأن سائر البلدان النامية، تشعر بالقلق إزاء التمييز في تطبيق مبادئ حماية البيئة، كما اتضح مما حدث منذ وقت قريب جدا من فشل مؤتمر

قمة كانكون، الذي عثرت فيه البلدان المتقدمة النمو على معاذير للاحتفاظ بالإعانات المالية الزراعية والعقبات غير الجمركية التي تزيّف المعاملات التجارية وتصيب البيئة بأضرار لا يمكن تلافيها من خلال تشجيع الإنتاجية الزراعية. وثمة صلة بارزة بين الفقر والتصحر وتغيرات المناخ، وبالتالي، فإن هناك أهمية لتطبيق الاتفاقيات التي تسلّم بأن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والقضاء على الفقر من الأولويات لدى البلدان النامية.

٨ - وبلدان السوق المشتركة ترحب بالأعمال البناءة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في ميدان القانون البيئي، ولا سيما في إطار برنامج مونتفيديو لعام ١٩٨١ الذي يتعلق بتطوير قانون البيئة ودراسته على نحو دوري. وهي تشعر بالقلق، مع هذا، إزاء مستوى الموارد المقررة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠٠٤-٢٠٠٥، وتأمل في قيام الجمعية العامة باعتماد الموارد اللازمة لكفاية أداء هذه الاتفاقية وأجهزتها الفرعية.

٩ - السيد مابهونغو (جنوب أفريقيا): قال إن القرارات التي طبقها المجتمع الدولي، في مجال حفظ وإدارة الموارد الطبيعية العالمية، دون المستوى المنشود بكثير. فانبعاثات غازات الدفيئة مستمرة في الزيادة، في حين أن ظواهر تدهور التربة وتضاؤل التنوع البيولوجي والتصحر قائمة دون توقف. والمؤتمر الأخير للأطراف في اتفاقية مكافحة التصحر قد أبرز تلك المشاكل التي تعرفها غالبية البلدان النامية، وخاصة جنوب أفريقيا التي تتألف نسبة ٩٠ في المائة من إقليمها من مناطق قاحلة وشبه قاحلة ومناطق أخرى جافة لا تحصل على ما يلزمها من مياه. ومن الواجب على المجتمع الدولي إذن أن يزيد من دعمه للاتفاقية عن طريق تعبئة الموارد المالية الضرورية لمساعدة البلدان النامية على تنفيذ ما لديها من خطط وطنية. وجنوب أفريقيا قد صدقت على بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة البيولوجية، وهي ترى أن المؤتمر القادم للأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي ينبغي له أن يتفاوض بشأن وضع صك دولي في مجال توزيع المنافع المترتبة على استغلال الموارد الجينية بصورة تتسم بالعدالة والإنصاف.

١٠ - وجنوب أفريقيا قد استضافت المؤتمر العالمي الخامس للحدائق الطبيعية بديربان في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، الذي استهدف لفت انتباه المجتمع الدولي إلى أهمية الحدائق الطبيعية والمناطق المحمية. وفيما يخص تغيرات المناخ التي تشكل تهديدا للتنمية المستدامة والنمو بالبلدان النامية، التي تعاني من هذه التغيرات أكثر من غيرها من البلدان، يلاحظ أن جنوب أفريقيا تدعو البلدان التي لم تصدق بعد على اتفاق كيوتو إلى القيام بذلك. وهي مصممة على زيادة حصة الطاقة المتجددة في استهلاك البلد للطاقة، مما سيسهم في مكافحة الفقر من خلال تحسين الوصول إلى الطاقة. والحكومة تنوي أن تعمل على جبهات أربع: تهيئة وسائل مالية، ووضع إطار قانوني فعال، وتنمية التكنولوجيات، وتعزيز القدرات؛ وبناء على هذا، فإنها ستتمكن من تشجيع استخدام الطاقة المتجددة، ولا سيما طاقة الشمس والرياح والمياه والكتلة الإحيائية.

١١ - السيدة مامادوفا (أذربيجان): قالت إن الحياة تتعرض للتهديد بكافة صورها، وأن عمل الجميع على الصعيد العالمي يتسم بإلحاحية تتزايد من يوم إلى يوم. والتنوع البيولوجي بأذربيجان تنوع استثنائي، مع هذا، وهو يمثل إمكانية حقيقية جديرة بالحماية على الصعيدين الوطني والإقليمي، بل والعالمي أيضا. ولكن هذه الموارد لا تتيح لأذربيجان أن تخرج من فترة الانتقال والصراع المسلح. وعملية احتلال جزء من إقليم أذربيجان، وما ترتب عليها من نزوحات سكانية، قد أدت إلى سرعة تدهور البيئة في بلد كانت تجري فيه التنمية الصناعية والزراعية بصورة تقليدية دون مراعاة لهذه المسألة.

١٢ - وحكومة أذربيجان مصممة بالفعل على حماية البيئة واستهداف التنمية المستدامة. والأمن والاستقرار والسلام واحترام حقوق الإنسان وسلامة إدارة الشؤون من شروط هذه التنمية المستدامة، كما أن العزم السياسي والسياق الدولي المناسب يشكلان عنصرين ضروريين لبث الثقة في التعاون الدولي. ومنذ عام ١٩٩٥، اضطلعت أذربيجان بمبادرات إنمائية عديدة، كما أنها عززت من تشريعاتها، وذلك إلى جانب إدراجها في طليعة برامجها الوطنية للمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والزراعية والعلمية والثقافية. ومن شأن تنفيذ هذه البرامج الوطنية أن يتيح، لا مجرد تعزيز القدرات الإدارية لدى الحكومة في مجال البيئة، بل أنه يتيح كذلك تحسين ظروف معيشة السكان والحيلولة دون تدهور البيئة.

١٣ - وأذربيجان تأمل في إيلاء مزيد من الاهتمام لآثار التصحر والجفاف، وهي تشدد على ذلك الدور الأساسي المناط باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. ومن الواجب، علاوة على ذلك، أن يكفل تنسيق وتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، واتفاقية الأمم المتحدة للتنوع البيولوجي. وينبغي أيضا مواصلة مساندة الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وأذربيجان قد صدقت على اتفاقية التنوع البيولوجي في عام ٢٠٠٠، كما أنها قد شكلت لجنة وطنية للموارد البيولوجية والجينية من أجل الاضطلاع بتنفيذ المطالبات الواردة في الاتفاقية. وقد ضاعفت أذربيجان من حملتها الإعلامية لدى الجمهور، وذلك في إطار استعانتها بالمجتمعات المحلية.

١٤ - وحكومة أذربيجان تدرك وثاقة الصلات القائمة بين التنوع البيولوجي وتخفيض حدة الفقر، ومن ثم، فإنها ترى أنه ينبغي إدراج مسألة حفظ التنوع البيولوجي واستغلاله على نحو مستدام في الاستراتيجيات الإنمائية. ومن الواجب، فضلا عن ذلك، تكثيف التعاون العلمي والتقني في هذا المجال بغية تعزيز قدرات البحث والتطوير على الصعيد الوطني.

١٥ - وحكومة أذربيجان ترغب في مواصلة إنشاء مناطق محمية، وهي لا تستطيع مع هذا ممارسة حقها في استغلال ما لديها من موارد بيولوجية. وعلى الرغم من عدم إلمامها بمعلومات محددة بشأن ربع مساحة غاباتها - مما يتضمن مناطق محمية وأماكن خاضعة للحماية - حيث أن ربع المساحة هذا خاضع لاحتلال أرمينيا اليوم، فإن ثمة استمرارا فيما يبدو في قطع الأشجار هناك. وأذربيجان تعترف بما عليها من مسؤولية في مجال حماية التنوع البيولوجي على أرضها، ولكنها لا تستطيع مع الأسف أن تضطلع بأعباء تلك المسؤولية. ومن الواجب على المجتمع الدولي أن يسارع إلى اتخاذ تدابير فعالة من أجل تمكين الدول من بسط سلطان سيادتها على ما لديها من موارد بصورة كاملة. ومن المطلوب، في هذا الشأن، من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي أن يبذلا قصاراهما بغية تسوية الصراع الدائر بين أرمينيا وأذربيجان في أقرب وقت ممكن.

١٦ - السيدة بوفي (سان مارينو): أثنت على الأمين العام لما قدمه من تقرير كامل مفيد عن ”تشجيع مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، بما في ذلك تنفيذ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية ١٩٩٦-٢٠٠٥“ (A/58/164). وسان مارينو تلاحظ، مع الارتياح، أن مسألة استغلال الموارد الطبيعية على نحو مرشد، التي سبقت التوصية بها في إعلان جوهانسبرغ المتعلق بالتنمية المستدامة، تحظى باهتمام متزايد منذ بضع سنوات. ومن هذا المنطلق، قامت حكومة سان مارينو بالتصديق على اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، واتفاقية مكافحة التصحر.

١٧ - وسان مارينو على اقتناع بأنه لا تزال هناك إمكانية للوصول باستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة إلى أمثل حد له، وبالتالي، فإنها تؤيد الاضطلاع ببرامج ومشاريع تستهدف، بصفة خاصة، كفالة الإمداد بالطاقة على نحو مناسب إلى جانب استغلال مصادر الطاقة القائمة والجديدة بأسلوب مرشّد، مما يتيح تخفيف حدة الفقر، ولا سيما في البلدان النامية.

١٨ - وتعاون كافة الدول على جميع الأصعدة وعزمها على تناول التنمية ومسائل البيئة من زاوية جديدة يشكلان عاملين أساسيين لنجاح المبادرات المضطلع بها في هذا الصدد. وإنشاء جهاز مخصص على نحو كامل لتنسيق وجمع ونشر المعارف والمعلومات ذات الصلة، التي تتعلق بأحدث المكتشفات العلمية، من شأنه أن يزيد من فعالية التعاون من هذا القبيل، وذلك بهدف تمكين جميع البلدان من الاستفادة من مصادر الطاقة الجديدة.

١٩ - وفي الوقت الذي تُعد فيه حماية البيئة بمثابة وسيلة هامة فيما يتصل بتوازن كل بلد من البلدان، إلى جانب أن إدراج هذه الحماية في استراتيجية طويلة الأجل يتيح المحافظة على صحة الأجيال القادمة مع تحسين ظروف معيشتها، فإن سان مارينو مقتنعة بأن الأمم المتحدة لم تقم، حتى الآن، بإيلاء ما يناسب من أولوية لهذه المسألة. وسان مارينو تؤيد دون تحفظ البرنامج العالمي للطاقة الشمسية، فضلا عن المبادئ الواردة في إعلان الألفية، وثمة أمل لديها في أن تتولى جميع البلدان في وقت قريب إعطاء هذا البرنامج وتلك المبادئ ما تستحقه من اهتمام، مع تعاونها على الصعيد العالمي لصالح الكافة.

٢٠ - السيد شون (ماليزيا): قال إن بلده يؤيد البيان الذي سبق أن أدلى به المغرب باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. والمحافظة على التنوع البيولوجي لا تزال تحظى بأولوية مطلقة لدى ماليزيا، وهي تشعر بالقلق إزاء ما تلاحظه من اطراد انكماش هذا التنوع. وماليزيا عضو بمجموعة البلدان الشديدة التنوع التي تحدوها نفس الرغبة، ومن ثم، فإنها ترى أن عليها دور خاص في هذا الشأن، وأيضا في شأن توزيع المنافع المترتبة على استغلال الموارد الجينية توزيعا عادلا ومنصفا. ولقد اتخذت ماليزيا تدابير تضمنت عدم تعريض تنوعها البيولوجي الهائل، على المدى الطويل، للمخاطر من جراء استراتيجياتها الإنمائية.

٢١ - وماليزيا مقتنعة بأن الموارد البيولوجية تمثل إمكانات كبيرة بالنسبة للصناعة، وبالتالي، فإنها ترى أنه ينبغي الاستمرار في متابعة تطور التكنولوجيات في هذا الصدد على نحو يكفل تحاشي الآثار السيئة التي قد تترتب على استغلالها فيما يتصل بالإبقاء على استخدام التنوع البيولوجي بصورة رشيدة. وماليزيا تؤيد إذن بروتوكول قرطاجنة بشأن السلامة البيولوجية، وترحب بدخوله منذ قريب حيز النفاذ، مما يشكل منحى هاما في مجال الأعمال المضطلع بها في ضوء اتفاقية التنوع البيولوجي.

٢٢ - وماليزيا تشعر بالارتياح إزاء القرار ٢٦٠/٥٧، الذي كررت فيه الجمعية العامة تأكيدها لأهمية القرار الصادر في إطار المؤتمر الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية بالقيام، من خلال مجلس المنظمة المعني بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة، بدراسة العلاقات بين الاتفاق الخاص بجوانب حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتجارة واتفاقية التنوع البيولوجي، فضلا عن حماية المعارف التقليدية، باعتبار ذلك وسيلة تتيح ضمان التقاسم المنصف والعادل للفوائد الناشئة عن استخدام الموارد الجينية، ومع هذا، فإن ماليزيا تعتقد أن من الأفضل لتحقيق هذا الهدف أن يوضع نظام دولي يتعلق بالوصول إلى هذه الفوائد وتقاسمها.

٢٣ - ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة قد أكد من جديد ذلك الطابع العالمي الذي تتسم به اتفاقية التنوع البيولوجي، وماليزيا ترى في هذا بأمارة مشجعة تعكس زيادة وعي الرأي العام بأهمية هذه المسألة. وهي تنوي بالتالي تذكير الدول الأعضاء بما قطعته على نفسها من تعهدات في هذه المناسبة بهدف ضمان تنفيذ أهداف الاتفاقية الثلاثة على نحو أكثر كفاءة، إلى جانب القيام بتخفيض كبير لمعدل فقدان التنوع البيولوجي. ومن هذا المنطلق، يجب على المجتمع الدولي بالطبع أن يوفر دعمه التقني والمالي في هذا السبيل. ويجب، من ناحية أخرى، على أمانة الاتفاقية وأمانة مرفق البيئة العالمية أن تضاعفا من تعاونهما بغية تحسين فعالية المساعدة التي تقدمها الآلية المالية للبلدان النامية في مسعاها لتنفيذ الاتفاقية.

٢٤ - وماليزيا تحيط علما بالتقدم المحرز في هذا المضمار في أعقاب شتى الاجتماعات التي نُظمت بشأن هذا الموضوع في عام ٢٠٠٣، وهي ترحب بتقرير الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي (A/58/191). وهي تحذر من أنه لا يجوز، مع هذا، الاكتفاء بما تحقق من إنجازات، بل ينبغي مواصلة السعي لتحقيق التنمية المستدامة، مما يمثل شرطا من شروط مكافحة الفقر.

٢٥ - السيد شيديوسيكو (زمبابوي): قال إنه يجب القيام، على نحو عاجل وبشكل كبير، بزيادة حصة الطاقة المتأتية من مصادر للطاقة تتسم بالتجدد. وإعلان جوهانسبرغ قد وضع على الصعيد الوطني أهدافا محددة وطموحة ترمي إلى زيادة إنتاج الطاقة من مصادرها المتجددة في الآجال المطلوبة. والشراكات المتعلقة بالتنمية المستدامة - التي انبثقت عن مؤتمر القمة العالمي - قد أفضت، بصورة مجدية، إلى تهيئة اهتمام متزايد بمصادر الطاقة المتجددة. وفيما يخص البرنامج العالمي للطاقة الشمسية (انظر الوثيقة A/58/164)، يلاحظ أن تسليم مؤتمر القمة العالمي بأن هذا البرنامج يشكل أداة أساسية لحظة التنفيذ قد أعطاه زخما جديدا.

٢٦ - والشراكات، التي ترتبت على مؤتمر القمة العالمي، والتعهدات، التي أُعلنت بجوهانسبرغ، كانت بمثابة بداية للتعاون فيما بين القطاعين العام والخاص في مجال التنمية الريفية والطاقة، كما أنها قد أفضت إلى إيجاد وسائل مالية تتسم بالتجديد وتسمح بمشاركة القطاع الخاص في التنمية الريفية وفي إنتاج الطاقة، وكذلك أدت إلى إحراز التقدم على صعيد تطبيق قرارات مؤتمر القمة العالمي المتصلة بالطاقة. وعلى المجتمع الدولي أن يضع روابط فعالة بين الأهداف والجداول الزمنية والتعهدات المعلنة في مؤتمر القمة بشأن الموارد والتكنولوجيات، وكذلك بشأن البرامج التي لدى كل بلد من البلدان، بهدف ضمان تحقيق أهداف جدول أعمال القرن ٢١.

٢٧ - وزمبابوي تؤيد دون تحفظ مبدأ الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، التي تقول بأن الطاقة تمثل الدافع المحرك للتنمية، وأن إنتاج الطاقة بتكلفة رخيصة يعني استغلال الطاقة الشمسية، وهي وفيرة بأفريقيا. وزمبابوي لديها إمكانات ضخمة على صعيد الطاقة الشمسية، ولقد سبق لها أن قامت على نطاق واسع بتجربة أساليب استغلال الطاقة المتجددة. والاستخدام المتزايد لمصادر الطاقة المتجددة ييسر من الوصول إلى خدمات الطاقة، وكذلك إلى مصادر للطاقة تتسم بالموثوقية والاقتصاد والاستدامة والمقبولية من الناحيتين الاجتماعية والبيئية. ومن الواجب، بالتالي، التعجيل بالبرامج التي تتيح إبطاء تدهور البيئة أو عكس اتجاهه، ولا سيما في البلدان النامية.

٢٨ - ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة قد أدى إلى الاضطلاع ببعض المبادرات، ومنها تشكيل تحالف جوهانسبرغ للطاقة المتجددة، وقيام مرفق البيئة العالمية

بتمويل بعض من المشاريع في البلدان النامية. ومن الجدير بالترحيب، برنامج اليونسكو العالمي للتعليم والتدريب في مجال الطاقة المتجددة، وعقد برنامج دولي في هذا الشأن بدعوة من ألمانيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٤. ومن الواجب أن يُضطلع بدراسة كاملة للبرنامج العالمي للطاقة الشمسية من أجل إبراز مميزاته وعيوبه. وفي ضوء نقص الموارد المالية، لم تقم الدول الأعضاء بالدعوة لعقد مؤتمر قمة عالمي ثان للطاقة الشمسية، ولكن إعادة هيكلة اللجنة العالمية للطاقة الشمسية، مما يجري الآن بمساعدة اليونسكو، ستتيح مراعاة شواغل كافة العناصر المؤثرة التي لديها اهتمامات بمصادر الطاقة المتجددة.

٢٩ - السيد شودهري (بنغلاديش): استأنف رياسة الجلسة، وهو رئيس اللجنة.

٣٠ - السيد الحدّاد (اليمن): قال إن بلده يولي أهمية كبيرة لمصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، باعتبارها وسيلة للقضاء على الفقر. ومن رأي اليمن أنه ينبغي، بالتالي، الإمعان في اللجوء إلى مصادر الطاقة هذه. واليمن يساند خطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ولا سيما فيما يتعلق بتنويع مصادر الطاقة، واستحداث تكنولوجيات للإحلال. وهو مهتم بصفة خاصة بالجانب المتصل بتوفير المساعدة اللازمة للبلدان النامية، ووضع سياسات من شأنها أن تتيح استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، والرجوع إلى المؤسسات المالية وخاصة مرفق البيئة العالمية بهدف تزويد أقل البلدان نموا والبلدان النامية بصفة عامة بالموارد المالية اللازمة، والوفاء باحتياجاتها المتعلقة بالتدريب والمعارف التقنية، ومساعدة مؤسسات أقل البلدان نموا على تعزيز أعمالها في هذا المجال.

٣١ - واليمن يشكّل جزءا من أقل البلدان نموا، فالرمال تغطي مساحة شاسعة من أراضيه، ولا سيما في الشرق والشمال الشرقي وعلى طول الساحل بأكمله. وفي هذه المناطق، تدفع الرياح بالرمال نحو المناطق الزراعية مما يؤدي إلى تحات التربة وزيادة تكلفة زراعة الأرض، وهذا يفاقم بدوره من الفقر. والبلد يعاني أيضا من مشكلة تضاؤل المياه. ومن الجدير باللجنة الثانية ووكالات الأمم المتحدة والمؤسسات المالية أن توجه اهتمامها إلى هذه المسألة، حتى تتمكن من تكريس الموارد المالية اللازمة لدراسة المشكلة وإيجاد حل لها.

٣٢ - وفيما يتصل بتنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والمؤتمر الثاني لمرفق البيئة العالمية - وهذان جهازان معنيان بتنفيذ اتفاقية مكافحة التصحر - وفي ضوء مراعاة أن مرفق البيئة العالمية يضطلع بتنفيذ الاتفاقية، فإن اليمن يطالب المجلس العالمي للبيئة والموارد بالتوصل إلى قرار أثناء اجتماعه في واشنطون. ومن المستحسن لمرفق البيئة العالمية أن يشارك في الجهود التي تبذلها أقل البلدان نموا، ومنها اليمن، على صعيد البيئة.

٣٣ - واليمن يحيط علما بتقرير الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي (A/58/191) الذي قدمه الأمين العام، وهو مهتم بالأنشطة المضطلع بها في سياق الاتفاقية، ولا سيما التوصيات المقدمة من الهيئة الفرعية المعنية بالمشورة العلمية والتقنية والتكنولوجية. وثمة أهمية أساسية لموضوع الموارد الجينية بأعماق البحار وكيفية حمايتها واستخدامها دون المساس بسلامتها.

٣٤ - ومن رأي اليمن أن الأنشطة الدولية التي ترمي إلى تخفيف الضغوط التي يتعرض لها التنوع البيولوجي، وخاصة تزايد السكان وطرق الاستهلاك وإنتاج الفضلات، تضطلع بدور حاسم فيما يتصل بالإبطاء من فقدان التنوع البيولوجي. ومن الواجب أن تُدرج مسألة التنوع في الاستراتيجيات والسياسات القطاعية وفي خطط العمل وفي

مبادرات التنمية الإقليمية والدولية، وكذلك في مبادرات القطاع الخاص وفي داخل الإطار العام لإعلان الألفية.

٣٥ - السيد يحيى (إسرائيل): أوضح أن بلده - وهو بلد صغير وإن كان يتسم بكثافة سكانية كبيرة - يتميز بارتفاع معدل الهجرة وزيادة النمو السكاني وتنامي الاقتصاد على نحو معزز وسيادة مناخ من الصراع الجغرافي السياسي المعقد. والصعوبة الرئيسية في هذا المجال تتمثل في توفيق الاحتياجات الحيوية للبلد مع احتياجات البيئة والاستدامة، وهي احتياجات بالغة الأهمية أيضا.

٣٦ - ويتعين على إسرائيل بالتالي أن تضع سياساتها وأن تتخذ قراراتها في ضوء مراعاة دواعي الاستدامة. والحكومة الإسرائيلية قد صاغت مؤخرا خطة للتنمية المستدامة تقضي بمسيرة السياسات الحكومية بالفعل وفقا لمبادئ التنمية المستدامة، التي تجمع بين الدينامية الاقتصادية واستغلال الموارد الطبيعية على نحو رشيد وحماية النظم الإيكولوجية وتساوي الفرص أمام الجميع، حاليا وفي المستقبل. وتتضمن هذه الخطة قيام الحكومة بتشجيع خطط التنفيذ مع إيلاء الاعتبار الواجب للظروف الخاصة بالبلد وقدرته على تمويل الأنشطة المترتبة على هذه الخطة.

٣٧ - وهذه المبادرة واضحة بالفعل في قطاعي المياه والكهرباء، والصناعة تقلل من كميات الفضلات التي تنجم عنها. وعلاوة على ذلك، فإن القطاعين العام والخاص والحكومة أيضا متمسكة، بصورة فردية أو جماعية، بالحفاظ على التنوع البيولوجي، وخاصة من خلال إعادة إدخال بعض الأنواع وحماية أنواع أخرى. والسكان يشاركون على نحو متزايد في هذه الأعمال. والتثقيف في مجال البيئة والتوعية والمشاركة قد اطّردت، كما يشهد على ذلك ارتفاع عدد المنظمات غير الحكومية التي تهتم بالدفاع عن البيئة.

٣٨ - وإسرائيل تحيي ذلك التقدم الكبير الذي أُحرز على الصعيد الدولي في مجال تشجيع التنمية المستدامة، ولا سيما بفضل اتفاقية مكافحة التصحر، إلى جانب أعمال مؤتمر الأطراف في الاتفاقية. وهي تعلق أهمية كبيرة على النداء الذي وجهه مؤتمر الأطراف من أجل زيادة التعاون بين اتفاقيات ريو وسائر المنظمات الدولية المختصة.

٣٩ - وإسرائيل بلد قاحل جزئيا، ولديها بالتالي خبرة طويلة عميقة على صعيد مكافحة التصحر، وهي تتسم بقدرات عديدة في هذا المجال. ومن المؤسف إذن أن إسرائيل هي البلد الوحيد الذي لا يستطيع تقاسم معارفه في هذا المجال، رغم رغبته في القيام بذلك، فهي ليست مخولة للمشاركة في الأنشطة الإقليمية ومشاورات الأفرقة التي تنعقد في إطار اتفاقية مكافحة التصحر. وينبغي للتقدم المحرز في العمل الدولي أن يتبلور على المستوى الإقليمي. وإسرائيل تحث جميع الدول على العمل معها لصالح التنمية المستدامة، وذلك فيما يتصل بمسائل ذات أهمية أساسية بالنسبة للمنطقة بأسرها.

٤٠ - السيدة غريندلاي (استراليا): قالت إنها تؤيد البيان الذي أدلى به وفد نيوزيلندا باسم محفل جزر المحيط الهادئ. وفيما يتصل باتفاقية التنوع البيولوجي، يلاحظ أن استراليا تنظر إلى التزاماتها بكل جدية، وهي تشعر بالارتياح إزاء ما أُنجز من أعمال هامة بشأن مسألة الأنواع الدخيلة التي تهدد بغزو النظم الإيكولوجية والموائل والأنواع المحلية، وهي أعمال قد سبقت الاجتماع السادس لمؤتمر الأطراف في نيسان/أبريل ٢٠٠٢. ومع هذا، فإن الوفد الاسترالي قد أعلن رسميا في هذا الوقت أنه يعترض على اعتماد مشروع قرار بشأن الأنواع الدخيلة الغازية، وكذلك بشأن المبادئ التوجيهية القائمة في هذا الصدد. والنص يحتوي في الواقع على صيغ تتضمن، في نظر استراليا، احتمالا كبيرا غير مقبول بتفاقم الحمائية التجارية. ومن رأي استراليا إذن أن

مشروع القرار هذا لم يُعتمد بطريقة صحيحة، فهو لم يُراع اعتراضها الرسمي. وهذا الاعتراض لن يؤثر مع هذا على أسلوب اضطلاع استراليا بالتزاماتها الدولية في ميدان البيئة.

٤١ - ومؤتمر الأطراف السابع سينعقد في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٤، واستراليا تنوي أن تتصرف على نحو بنّاء وفي إطار من التعاون مع أمانة الاتفاقية بهدف حل المسألة بشكل موضوعي. وثمة مشاورات غير رسمية سوف تُجرى في هذا الشأن، مما سيفضي إلى قرار يحظى بقبول جميع الأطراف.

٤٢ - السيدة بيا - كوميللا (أندورا): قالت، بشأن البند ٩٤ (ز) من جدول الأعمال (''التنمية المستدامة للجبال'')، إن الاحتفال بالسنة الدولية للجبال في عام ٢٠٠٢ قد أتاح فرصة طيبة للتحدث عن مدى تعقّد وتنوع وأهمية المسائل المتعلقة بالجبال وتنميتها. وحكومة إمارة أندورا، شأنها شأن سائر الحكومات، قد شكلت لجنة وطنية معنية بالسنة الدولية للجبال، ويتمثل الهدف الرئيسي لتلك اللجنة في حث السكان على تنمية جبال البلد، وسائر الجبال بصورة عامة، على نحو سليم.

٤٣ - والأمر يتعلق الآن بدعم مبادرات اللجان الوطنية، وسياسات البلدان المتصلة بالجبال، وكذلك المشاركة النشطة من قبل المجتمع الدولي والمنظمات غير الحكومية، بهدف هيكلة الشراكة الدولية للتنمية المستدامة في المناطق الجبلية. ومن الواجب تقديم الشكر للحكومة الإيطالية إزاء تنظيمها الممتاز لمؤتمر ميرانو في إيطاليا، وكذلك لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، التي انتُخبت لتكون جهازا تنسيقيا للشراكة الدولية. وفي عام ٢٠٠٤، سيستمر التعاون بين البلدان الجبلية، وسوف تقدم إمارة أندورا تعاونها في هذا الصدد في حدود إمكاناتها.

٤٤ - السيد لومبا (غابون): قال إن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة كان بمثابة فرصة للتعليق على الأعمال المضطلع بها في مجال التنمية المستدامة، وكذلك في مجال تحديد الاستراتيجيات الجديدة التي تتصل بهدفي الألفية الرئيسيين، وهما تقليل حدة الفقر وحماية البيئة. واتفاقية التنوع البيولوجي تسلط الضوء على نقطتين هامتين: إقامة نظام دولي لضمان التقاسم المنصف والعادل للفوائد الناشئة عن استخدام الموارد الجينية؛ وتوفير الدعم اللازم لإنشاء مناطق تتسم بالثراء البيولوجي، إلى جانب سائر المناطق اللازمة للتنوع البيولوجي، فضلا عن تهيئة شبكة من المعابر الإيكولوجية على الصعيدين الوطني والإقليمي. والتطبيق الفعلي للاتفاقية يتوقف على العلاقة بين المحافظة على التنوع البيولوجي والوفاء بالاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية. والإدراك السليم للوسط الاجتماعي يمثل شرطا مسبقا لإدارة النظم الإيكولوجية على سطح الأرض بأسلوب مستدام، وغابون يقترح على الفريق العامل، الذي شكّله الأمين العام، أن يراعي الهياكل الاجتماعية للسكان، وطريقة استخدامهم للأرض، والضغوط التي يمارسونها على البيئة. ومن الواجب على الاتفاقية أن تتولى تصنيف الأهداف الطويلة الأجل حسب أولوياتها، ولا سيما مسألة توعية السكان بأهمية التنوع البيولوجي بالنسبة للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية والمنافع والخدمات المترتبة على هذا التنوع؛ كما ينبغي لأمانة الاتفاقية أن تدرس بدقة موضوع استغلال الموارد الجينية الكامنة في قيعان البحار العميقة والتي لا تخضع لأية ولاية وطنية.

٤٥ - واتفاقية التنوع البيولوجي تسلّم بالدور الهام الذي يضطلع به حفظ التنوع البيولوجي واستغلاله على نحو مستدام في مجال تلبية الاحتياجات الغذائية والصحية وما إليها على صعيد سكان العالم، وهي احتياجات مطّردة الزيادة،

وبالتالي، فإن ثمة ضرورة للوصول إلى الموارد الجينية والتكنولوجيا، فضلا عن تقاسمها.

٤٦ - وغابون قد أعلنت مؤخرا إنشاء ١٣ متنزها وطنيا، ومن شأن هذه المتنزهات أن توفر إيرادات للسكان، وأن تقدم الخدمات اللازمة في إطار خطة ''الكربون''، وهي خطة ترمي إلى تقدير ما تمتصه غابات غابون من كربون. وحكومة غابون تقترح إقامة مرصد للغابات ومصايد الأسماك، مما يشكل إجراء وطنيا في سياق خطة التضامن التي وضعتها اللجنة الوزارية المعنية بالغابات في وسط أفريقيا، التي يوجد مقرها في ياوندي (الكاميرون) مع الاضطلاع بالتنفيذ في إطار التعاون مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وكندا واليابان. ولا يمكن مجابهة موضوع البيئة، المحفوف بالمشاكل، إلا عن طريق الاضطلاع بتعاون وثيق بين كافة العناصر الفاعلة والشركاء في التنمية، وهذا هو السبب في أن غابون يلتزم كل الالتزام بفكرة تهيئة نظام دولي يتمثل هدفه الأساسي في كفالة تقاسم عادل ومنصف للفوائد الناشئة عن استخدام الموارد الجينية.

٤٧ - السيدة زينا (إثيوبيا): قالت إن التقدم المحرز في تطبيق استراتيجية الحد من الكوارث الطبيعية قد تم في إطار وجود خلفية من تزايد الخسائر المترتبة على الكوارث التكنولوجية والبيئية، التي تتعرض لها البلدان النامية على نحو غير متناسب، فخسائر هذه البلدان تبلغ خمسة أضعاف خسائر البلدان الثرية، وفقا لكل وحدة من وحدات الناتج المحلي الإجمالي، مما يطيح أحيانا بأعمال سنة كاملة تتسم بالتكرس لتنمية اقتصادية في غاية الضرورة.

٤٨ - وأفريقيا تعاني من الكوارث الطبيعية بشتى أنواعها: الفيضانات، وحالات الجفاف وما يرتبط بها من انعدام الأمن الغذائي، والعواصف المدارية، والانفجارات البركانية، فضلا عن الخسائر المترتبة على المشاكل المزمنة في المنطقة من قبيل الفقر والحروب ومتلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز/السيدا). والاستراتيجية، التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل تنمية القدرات الوطنية ومنع الكوارث الطبيعية، تكتسب أهمية خاصة، كما أنها جديرة بتأييد المجتمع الدولي على نحو نشط.

٤٩ - وإثيوبيا، وهي من أقل البلدان نموا، تصطدم بدورها بعقبات كبيرة في مجال القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة: الكوارث المتواترة والجفاف والمجاعات والأوبئة والفيضانات والانهيارات الأرضية والزلازل. وكثرة العودة إلى حالات الجفاف والمجاعات تؤثر منذ عقود على ملايين الأشخاص. والاستجابة السريعة والمنسقة، التي اضطُلع بها من جانب الحكومة الإثيوبية والمجتمع الدولي، قد أتاحت، لحسن الحظ في عام ٢٠٠٣، تجنب كارثة ذات نطاق واسع. والسلطات الإثيوبية قد وضعت استراتيجية للأمن الغذائي، وهذه الاستراتيجية ترمي إلى كفالة الأمن الغذائي للأسر المعيشية، وهي تتضمن سياسات من سياسات التنمية الريفية التي تستهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي من الناحية الغذائية على صعيد البلد. وتطبيق هذه السياسات يقع بالتأكيد على عاتق الحكومة والشعب بإثيوبيا، ولكن بلدا فقيرا مثل إثيوبيا بحاجة إلى مساعدة في مجال إنشاء قدرات مؤسسية وبشرية على جميع الأصعدة. وتقليل انجراحية السكان إزاء الكوارث وتخفيف آثار هذه الكوارث على الجهود الإنمائية يتطلبان موارد مالية ضخمة لا يمكن تقديمها إلا على يد المجتمع الدولي.

٥٠ - وإثيوبيا تؤيد الدعوة لعقد المؤتمر العالمي الثاني المعني بالحد من الكوارث، باليابان، في بداية عام ٢٠٠٥. ومن شأن هذا المؤتمر، في حالة إعداده بطريقة سليمة، أن يؤدي إلى حصر الثغرات التي لا تزال قائمة، وتحديد الآفاق والتوصيات المتعلقة بالأعمال المستقبلية لاستراتيجية الحد من

الكوارث الطبيعية، التي تشكل أداة ضرورة في مجال التنمية المستدامة.

٥١ - السيد دون نانجيرا (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية): قال إنه يحيط علما بتقرير الأمين العام عن تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث (A/58/277)، التي اعتُمدت منذ أربع سنوات، والتي تستحق أعمالها كل تقدير. وثمة مكانة كبيرة للكوارث الطبيعية في ولاية المنظمة العالمية للأرصاد الجوية، فما يقرب من ٧٥ في المائة من هذه الكوارث يرجع لأسباب تتعلق بالمياه والأرصاد الجوية، مثل الفيضانات والإعصارات والعواصف المدارية والزوابع وحالات الجفاف وحرائق الغابات التي ترجع إلى الأحوال الجوية والتذبذب الجنوبي لألنينيو ولانينا. والكوارث الطبيعية في صميم اهتمامات المنظمة، فهي لا تعترف بالحدود، وتُلم، بطريقة عمياء ودون إنذار مسبق، بالرجال والنساء والشبان والشيوخ والفقراء والأغنياء على السواء. كما جاء في التقرير، يلاحظ أن الخسائر المترتبة على الكوارث الطبيعية في تزايد مطّرد. ومن الواجب، بالتالي، أن يُتجه نحو منع الكوارث وتخفيف آثارها، وإيجاد الوسائل اللازمة للاضطلاع بإجراءات محددة بناء على التدابير والقرارات والبيانات، فضلا عن الخطط وبرامج العمل المعتمدة في الاجتماعات الدولية، من قبيل مؤتمرات واجتماعات القمة التي تنظمها الأمم المتحدة، وجدول أعمال القرن ٢١ وخطة تنفيذ جوهانسبرغ.

٥٢ - ومن بين شروط تنفيذ الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث تنفيذا ناجحا: تعبئة الموارد وخاصة الموارد المالية؛ واتخاذ تدابير مؤسسية مناسبة وفعالة بطريقة تؤدي إلى القيام في الواقع بتنفيذ التدابير المتخذة من جانب العناصر الفاعلة والشركاء مع استهداف تيسير تقييم التقدم المحرز؛ ومساعدة البلدان النامية، وخاصة أكثرها إنحراحية، مع تعزيز قدرتها على مواجهة الكوارث. وبغية التوصل إلى هذا، ينبغي أن تقام شراكات بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ومجتمع المانحين والكيانات المعنية بالقطاع الخاص ووكالات الأمم المتحدة.

٥٣ - والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية هيئة علمية وتقنية، ومن ثم، فإنها تشارك مشاركة فعالة في الأنشطة العالمية المتصلة بمنع الكوارث وتخفيف آثارها، وذلك بطرق تتضمن، بصفة خاصة، المساهمة في تطبيق الاتفاقيات المتصلة بالبيئة وبالاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث. والمنظمة تضع برامج لتقليل حدة الكوارث، من قبيل برنامج الرصد الجوي العالمي والنظام العالمي للمراقبة الجوية والبرنامج المتعلق بالإعصارات المدارية.

٥٤ - ومن الواجب أن يُشرع في الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الثاني المعني بالحد من الكوارث الطبيعية، الذي سيعقد في عام ٢٠٠٥ بكوبي (اليابان)، في إطار من توخي المستقبل، مع الاسترشاد أيضا، رغم ذلك، بالمؤتمر العالمي المعني بالحد من الكوارث، الذي سبق عقده بيوكوهاما، وبالوثائق الصادرة عنه، ولا سيما استراتيجية يوكوهاما من أجل عالم أكثر أمانا. وينبغي أن تُشكل أيضا آلية تتولى الأعمال التحضيرية للمؤتمر العالمي الثاني.

٥٥ - ويجب في نهاية المطاف، إيلاء مزيد من الاهتمام بأوضاع البلدان والقارات الأكثر انجراحية أمام الكوارث. وأفريقيا تشكل حالة نموذجية في هذا الصدد، وانجراحيتها البالغة خليقة بلغت انتباه مؤتمر كوبي.

٥٦ - السيد لولو (نيجيريا): أشار إلى أن المشاركين في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة سبق لهم أن قالوا إنه ينبغي للجنة التنمية المستدامة أن تظل بمثابة الجهاز الرفيع المستوى، داخل منظومة الأمم المتحدة، الذي يتحمل مسؤولية التنمية المستدامة، مع بقائها كإطار لدراسة المسائل التي تتعلق بتكامل جوانب التنمية المستدامة الثلاثة. وعلاوة

على ذلك، فإن هؤلاء المشاركين قد أعلنوا أنهم مصممون، بفضل وضع أهداف وجداول زمنية محددة وكذلك بفضل إنشاء الشراكات، على إفادة أعداد متزايدة من السكان من المنافع والخدمات الأولية، من قبيل المياه الصالحة للشرب، وشبكات المرافق الصحية، والطاقة، والرعاية الصحية، والأمن الغذائي، وحماية التنوع البيولوجي.

٥٧ - ومنذ اعتماد إعلان جوهانسبرغ المعني بالتنمية المستدامة، كان ثمة انتقال، من المبادئ والسياسات المعيارية إلى استراتيجيات التطبيق. ولجنة التنمية المستدامة قد أمعنت في الاضطلاع بأعمالها بناء على تدابير محددة من تدابير العمل، ولا سيما من خلال وضع برنامج عمل يتضمن سبع دورات، تشمل كل دورة منها سنتين. وعند التداول بشأن الطاقة، شدد المشاركون في مؤتمر القمة العالمي على يسر التكلفة وتوفر الطاقة.

٥٨ - ومن رأي نيجيريا أنه ينبغي إدراج موضوع تنويع مصادر الطاقة في استراتيجيات مكافحة الفقر على الصعيدين الطويل الأجل والقصير الأجل. وكذلك ينبغي حل المشاكل المتصلة بطرق الاستهلاك والإنتاج، إلى جانب تحقيق التنمية المستدامة بصورة عامة. ومن الواجب على وكالات الأمم المتحدة، مع هذا، أن تمتنع عن العودة لفتح أبواب المداولات وأن تتجنب التدابير المثيرة للمجادلات. وفي هذا الصدد، ترى نيجيريا أنه لا يجوز إنشاء ''لجنة عالمية للطاقة المستدامة''. ويتعين تحاشي تكاثر عدد الأجهزة وازدواجية الأعمال. ومن الأجدى، في هذا الصدد، أن تستهدف أعمال الأمم المتحدة تحقيق قيمة مضافة في إطار تنفيذ التعهدات الواردة في إعلان الألفية، وفي توافق آراء مونتيري، وفي إعلان جوهانسبرغ، بصفة خاصة.

٥٩ - وفي سياق التعليق على تقرير الأمين العام المعنون ''تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في البلدان التي تعاني من الجفاف الشديد و/أو من التصحر، وبخاصة في أفريقيا (A/58/158)، ينبغي التشديد على أن نيجيريا تصطدم، في وقت واحد، بزحف الصحراء الكبرى، وكذلك بتعديات المحيط الأطلسي على ساحلها الشرقي، وهي تضم تجربة مباشرة مع تحات التربة وفقد سبل المعيشة. وعلى الرغم من كافة الجهود التي يضطلع بها هذا البلد من أجل وقف عملية انكماش وتدهور الأراضي القابلة للزراعة والغابات، فإن الدراسات ذات الصلة تحذر من أن نسبة ٥٠ إلى ٦٠ في المائة من الأراضي سوف تصبح قاحلة منذ الآن وحتى عام ٢٠٣٠. ومن الجدير بالتحية، تلك الأعمال التي تضطلع بها أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، كما أن ثمة ارتياحا إزاء دور آلية التمويل المعزاة إلى مرفق البيئة العالمية. ومن الواجب أن يُدرج تمويل الأمانة في الميزانية العادية للأمم المتحدة. ونيجريا تولي أهمية كبيرة لمسألة تعزيز القدرات، وبالتالي، فإنها ترحب أيضا بأعمال برنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي يضطلع بدور حاسم في مجال حماية البيئة بأفريقيا.

المادة ٩٨ من جدول الأعمال: تنفيذ عقد الأمم المتحدة الأول للقضاء على الفقر (١٩٩٧-٢٠٠٦) (تابع)

مشروع القرار A/C.2/58/L.3

٦٠ - السيد أبو الطاهر (المغرب): قدم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين مشروع القرار المعنون ''برنامج العمل للسنة الدولية للائتمانات الصغيرة، ٢٠٠٥'' (A/C.2/58/L.3)، حيث أكدت الجمعية العامة أهمية الاحتفال بهذه المناسبة، التي توفر فرصة لزيادة الوعي بأهمية الائتمانات الصغيرة في تحقيق أهداف الألفية؛ كما أنها دعت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية إلى الاضطلاع سويا بتنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة للإعداد للسنة الدولية والاحتفال بها؛ ودعت كذلك الدول الأعضاء إلى إنشاء لجان تنسيق

واتصال وطنية لتولي مسؤولية تعزيز الأنشطة المتصلة بالإعداد للسنة. ومن المأمول فيه أن يُعتمد مشروع القرار هذا بتوافق الآراء.

الحق في الرد

٦١ - السيد ساهاكوف (أرمينيا): قال إن الإقليم، الذي ورد ذكره في بيان أذربيجان، يقع بكامله تحت سيطرة حكومة منتخبة على نحو شرعي. وسلطات كاراباخ - العليا قد قامت في مرات عديدة بدعوة مراقبين دوليين كيما يذهبوا إلى هناك لدراسة الوضع القائم على أرض الواقع. ووفد أرمينيا يحث أذربيجان مرة أخرى على الجلوس إلى مائدة المفاوضات وعلى العمل بصورة حقيقية من أجل بلوغ تسوية سلمية.

٦٢ - السيدة مامادوفا (أذربيجان): شددت على أن العدوان والاحتلال موضع اعتراف من قبل الأمم المتحدة، فمجلس الأمن قد اتخذ أربعة من القرارات في هذا الشأن. وأرمينيا لم تراع ما وجهه المجتمع الدولي من نداءات، كما أنها لم تكترث بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، حيث لاحظ المجلس مضاعفة المواجهات المسلحة، إلى جانب إعرابه عن قلقه بشأن نقل السكان المدنيين من أهالي أذربيجان، فضلا عن إعادة تأكيده بأنه ينبغي احترام السيادة والسلامة الإقليمية، وتشديده كذلك على حرمة الحدود الدولية وعدم جواز استخدام القوة من أجل الاستيلاء على الأرض.

٦٣ - وفيما يتعلق بموقف أذربيجان في المفاوضات، يلاحظ أن السلامة الإقليمية لكاراباخ - العليا وتبعيتها لأذربيجان تحظيان باعتراف الأمم المتحدة، التي قامت مرارا بتأكيد ذلك. ورفض أرمينيا لتلبية نداءات مجلس الأمن بسحب قواتها المحتلة فورا من كاراباخ - العليا يبعث على القلق، لا من جانب حكومة أذربيجان وحدها، بل أيضا من جانب البلدان السبعة المجاورة، وكذلك من جانب المجتمع الدولي.

٦٤ - وفيما يخص التنوع البيولوجي، فإن الحق السيادي لكل دولة بأن تستغل ما لديها من موارد يحظى بالاعتراف من قبل القانون الدولي العرفي، كما أنه مؤكد مرة أخرى في جدول أعمال القرن ٢١. وما أعربت عنه أذربيجان في بيانها السابق من قلق يُعد بالتالي أمرا طبيعيا، إذ كيف تستطيع أذربيجان أن تفي بالتزاماتها دون أن تتوفر لديها وسائل القيام بذلك.

٦٥ - وبشأن الانتخاب الشرعي لحكومة كاراباخ - العليا، فإن المجتمع الدولي لم يعترف بهذا الانتخاب. وتلك المنطقة جزء لا يتجزأ من أذربيجان، وهذا وارد في وثائق عديدة.

٦٦ - السيد ساهاروف (أرمينيا): قال إنه قد قام بالرد على الادعاءات بممارسة العدوان منذ أيام عديدة مضت، وذلك من منطلق ممارسته لحق الرد. وفيما يتصل بمركز كاراباخ - العليا، فإن هذه المنطقة لم تكن على الإطلاق جزءا من أذربيجان المستقلة. أما فيما يتعلق بقرارات مجلس الأمن، التي طولب فيها الطرفان المعنيان بأن يضطلعا على الفور باستئناف المفاوضات من أجل تسوية النزاع في إطار عملية السلام لدى فريق منسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، إلى جانب المطالبة بالاتصالات المباشرة، فإن أذربيجان نفسها قد انتهكت أحكام هذه القرارات. وممثلو أذربيجان يرفضون دائما التسليم بأن التدابير التي اتخذتها أرمينيا تطابق تماما ما طُلب إليها في قرارات مجلس الأمن، حيث وُجهت الدعوة لأرمينيا بأن تبذل مساعيها الحميدة لدى زعماء كاراباخ - العليا بغية الإسهام في حل النزاع بالوسائل السلمية.

٦٧ - السيدة مامادوفا (أذربيجان): قالت إنها تحيط علما بتأكيد أرمينيا بأنها قد طبقت كافة أحكام قرارات مجلس

الأمن ذات الصلة، وتساءلت عما هو الوضع بالنسبة لمطلب مجلس الأمن الأساسي بالانسحاب الفوري وبدون شروط لقوات الاحتلال الأرمينية من إقليم أذربيجان. وموقف أذربيجان بشأن التعاون يستند إلى تطبيق هذا الحكم. وفعالية فريق منسك التابع لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا تعتمد أيضا على وجهة نظر المجتمع الدولي، الذي لا يجوز له أن يتقبل سياسة من سياسات الأمر الواقع، فمسؤوليات الضحية ومسؤوليات المعتدي ليست متساوية.

٦٨ - السيد رمضان (لبنان): لاحظ أن إسرائيل قد أعلنت أنها لا تستطيع التعاون مع بلدان المنطقة، مع قيامها بعد ذلك بدعوة هذه البلدان إلى التعاون معها في إطار التنمية المستدامة. وإذا كانت إسرائيل لا تستطيع أن تتعاون، فكيف تستطيع البلدان التي تخضع أراضيها للاحتلال والتي تتعرض مواردها الطبيعية للنهب أن تتعاون مع الدولة القائمة بالاحتلال؟ وكيف تُطالب الضحية بالتعاون مع الطرف المعتدي؟ واللجنة الثانية تتخذ في كل عام قرارا يتضمن إعادة تأكيد سيادة الشعب العربي على موارده الطبيعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وفي الجولان، فضلا عن إعادة تأكيد عدم مشروعية احتلال هذه الأقاليم. ولبنان أول من يرى أن التعاون في صالح كافة الأطراف، ولكن هذا التعاون ينبغي أن يُضطلع به في سياق متسم بالسلام. وهذا هو ما طالبت به جميع البلدان العربية في مؤتمر قمة بيروت في عام ٢٠٠٢، حيث اقترحت على العالم بأسره مبادرة عربية على صعيد السلام. وشعوب المنطقة تتطلع إلى تحقيق تنمية مستدامة، وتأمل في التعاون مع جميع الأطراف في إطار من السلام العادل والدائم.

رُفعت الجلسة في الساعة ١٢/٤٥.